الأمم المتحدة

A/60/390

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2005
Arabic
Original: Chinese

الدورة الستون

البند ١١٥ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أثارت حفنة من البلدان مرة أخرى في المناقشات العامة المنتهية تواً والتي دارت في الدورة الستين للجمعية العامة المسألتين المتعلقتين بما يسمى ''مشاركة تايوان في الأمم المتحدة'' و''السلام في مضايق تايوان''. ونحن ندين بشدة ونعارض بحزم هذا التصرف الوقح المتمثل في استخدام محفل الأمم المتحدة الرسمي للتدخل السافر في الشؤون الداخلية للصين. وقد صدرت إليَّ تعليمات بأن أبين رسميا موقف الصين على النحو التالي:

١ - لا يوجد هناك سوى صين واحدة في العالم. وتايوان هي جزء لا يتجزأ من إقليم الصين. وسيادة الصين ووحدتها الإقليمية لا يتحملان أي انفصال. وقد اعترفت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضا بمبدأ الصين الواحدة.

إن قضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد تمت تسويتها على نحو حاسم منذ أجل طويل. ففي عام ١٩٧١، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين بأغلبية ساحقة القرار التاريخي ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي نص على نحو قاطع لا لبس فيه أن ممثلي جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. وبما أن تايوان هي منطقة من الصين، فإنه من الطبيعي أن يشمل تمثيل الصين في الأمم المتحدة تايوان. وببساطة لا يوجد هناك ما يسمى بمسألة ''تمثيل تايوان في الأمم المتحدة''. وبالتالي، رفض مكتب الدورة الحالية للجمعية العامة مرة أخرى في

031005 031005 05-52986 (A)
0552986

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إدراج هذه المسألة وما يسمى بمسألة ''السلام في مضايق تايوان'' في جدول أعمال الجمعية العامة.

٢ - لقد التزمت الحكومة الصينية على نحو ثابت بالسياسة الأساسية المتمثلة في ''إعادة التوحيد السلمي في بلد واحد ذي نظامين'' في سعيها من أجل إيجاد حلول لمسألة تايوان، وأيدت إجراء حوارات ومفاوضات عبر المضايق على أساس مبدأ الصين الواحدة. وقد بذلنا على مدى سنوات جهودا لا تكل من أجل تعزيز العلاقات عبر المضايق. وعملنا بنشاط على تشجيع إقامة ثلاث وصلات مباشرة في مجال التجارة والبريد والخدمات الجوية وخدمات النقل البحري، والاتصالات بين المواطنين، وعمليات التبادل عبر المضايق والتعاون في الميادين الاقتصادية، والتعليمية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية والصحة العامة وغيرها من الميادين. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ حجم التجارة عبر المضايق ٧٨,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي نفس السنة، زار البر الرئيسي ٣,٦٨ مليون شخص من أهالي تايوان وزار تايوان ١٤٥ ٠٠٠ شخص من البر الرئيسي.

وفي هذا العام، وبفضل الجهود النشيطة التي بذلناها، شهدت عمليات التبادل عبر المضايق تقدما كبيرا. فقد قام زعماء كل من حزب كومينتانغ الصيني وحزب الشعب الأول والحزب الجديد بزيارات ناجحة إلى البر الرئيسي. وجرى بين الجانبين تبادل مخلص وصريح ومتعمق للآراء بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالعلاقات عبر المضايق والصلات فيما بين الأحزاب، وأعربا عن رغبتهما في إعادة الحوارات والمفاوضات عبر المضايق في أبكر وقت على أساس توافق عام ١٩٩٢. وهذه الزيارات تساعد على دفع العلاقات قدما عبر المضايق نحو تحقيق السلام والاستقرار، وهي بالتالي تحظى بدعم كبير من الشعب على جانبي المضايق وبالاعتراف الكامل من قبل المجتمع الدولي.

٣ - والحكومة الصينية تعكف بشكل ثابت على صون السلم والاستقرار في مضايق تايوان وتحقيق إعادة توحيد البلدين بالطرق السلمية. وتحدونا الرغبة أكثر من أي جهة أخرى في تحقيق إعادة توحيد أرض الوطن بالطرق السلمية، والصين ترغب أكثر من أي بلد آخر في صون السلام والاستقرار في مضايق تايوان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وطالما كان هناك بريق من الأمل في إعادة توحيد البلدين بالوسائل السلمية، فإننا لن ندخر وسعا في سبيل تحقيق ذلك ولن نيأس أبدا. والغرض من قانون مناهضة الانفصال الذي سنّه المؤتمر الوطني الشعبي للصين واضح ويتمثل في معارضة ووقف انفصال تايوان عن الصين الذي يقوم به الانفصاليون باسم ''استقلال تايوان''، وفي تعزيز إعادة التوحيد الوطني بالطرق السلمية، وحفظ السلام والاستقرار في مضايق تايوان، وصون سيادة الصين

ووحدتها الإقليمية وحماية المصالح الأساسية للأمة الصينية. وأحكام هذا القانون إنما تعبر بإخلاص عميق عن موقفنا الثابت واقتراحنا بصدد إمكانية إعادة توحيد البلدين سلميا ببذل أقصى قدر من الجهود. كما أنها تظهر بوضوح الإرادة المشتركة للشعب الصيني برمته لصون سيادة الدولة ووحدتها الإقليمية.

إن الأنشطة الانفصالية الرامية إلى ''استقلال تايوان'' التي تضطلع بها السلطات التايوانية هي التي تشكل المصدر الحقيقي للتوتر في مضايق تايوان. فلا تزال السلطات التايوانية ترفض الاعتراف بتوافق عام ١٩٩٢ وإعادة الحوارات والمفاوضات على أساس مبدأ الصين الواحدة. إذ تابعت تلك السلطات بعناد موقفها الانفصالي بشأن ''استقلال تايوان'' وبذلت كل ما في وسعها لمنع عمليات التبادل والاتصالات بين الشعبين ومضت قدما في تنفيذ أنشطتها الانفصالية باسم ''استقلال تايوان''. ولقد ثبت بما يكفي من الأدلة أن الأنشطة الانفصالية المضطلع بها باسم ''استقلال تايوان'' تشكل أكبر عقبة أمام نمو العلاقات عبر المضايق وكذلك أكبر تهديد مباشر للسلم والاستقرار في مضايق تايوان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ كلها. ويتعين على السلطات التايوانية أن تتخلى عن موقفها الانفصالي وأن توقف جميع الأنشطة الانفصالية المضطلع بها تحت اسم ''استقلال تايوان''، كيما يتسنى صون السلم والاستقرار في مضايق تايوان.

فصون سيادة الدولة ووحدتها الإقليمية وتحقيق إعادة التوحيد التامة لأرض الوطن في القريب العاجل يجسد الطموح المشترك والإرادة القوية لبليون وثلاثمائة مليون صيني، بما في ذلك مواطنونا التايوانيون. ولا يستطيع أحد ولا أي قوة تغيير هذا الطموح أو وقفه.

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) وانغ **غوانغيا**
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبين
لدى الأمم المتحدة